الديار
AD-DIYAR
الأحد 8 تشرين الثاني 2009

إختتام ندوة «وسيط الجمهورية: حامي المواطن»

عقد وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار ووزير الداخلية والبلديات المحامي زياد بارود والامين العام لجمعية «الامبودسمان المتوسطيين» جان بول ديليفوا ووالي المظالم في المملكة المغربية رئيس الجمعية مولاي محمد العراقي، مؤتمرا صحافيا قبل ظهر امس في قاعة الاساتذة في حرم العلوم الاجتماعية في الجامعة اليسوعية، لمناسبة اختتام ندوة «وسيط الجمهورية: حامي المواطن» التي نظمها المركز المهني للوساطة في جامعة القديس يوسف في بيروت، في حضور رئيس الجامعة الاب الدكتور رينيه شاموسي والملحقة لعلاقات التعاون في السفارة الفرنسية السيدة مارتين ايرليم ورئيسة المركز السيدة جوانا هواري بو رجيلي وحشد من الاعلاميين. بداية ألقت بو رجيلي كلمة رحبت فيها بالشخصيات المحاضرة، مركزة على «أهمية هذه الندوة الفكرية والثقافية المهمة وأهمية هذا الانجاز ألا وهو وسيط الجمهورية لحماية المواطن وحماية الوطن».

ديليفوا

ثم ألقى جان بول ديليفوا كلمة شرح فيها دور وسيط الجمهورية في حماية المواطن وتعريفه بحقوقه وواجباته ودورها ايضا في حماية مؤسسات الدولة ودوره التوثيقي بين الادارة والمواطن. وتكلم عن المواضيع التي تحدث فيها مع الوزيرين نجار وبارود، ودعا الى تطبيق قانون وسيط الجمهورية في لبنان، وان كل الدول التي تعاني من مشاكل على صعيد الديموقراطية علينا مساعدتها لتطبيق وسيط الجمهورية.

نجار

ثم ألقى الوزير نجار كلمة رحب فيها بالوفد، وقال: «منذ بداية شباط ٢٠٠٥ في لبنان وبعد نشر القانون الخاص في ما يتعلق بوسيط الجمهورية، لم ينجز حتى اليوم المشروع والمرسوم التطبيقي ليصبح هذا القانون نافذا، وعلمت انه قد تم الانتهاء من وضع مشروع المرسوم التطبيقي، وهنا استغلها فرصة في حضور الامين العام لجمعية «الامبودسمان المتوسطين» البروفسور جان بول ديليفوا لنؤكد التعاون ايضا بين فرنسا ولبنان ولنتشارك الفرحة بوضع هذا القانون موضوع التطبيق وليصبح لبنان في مصاف الدول المتحضرة في العمل بموجب وسيط الجمهورية. هذا إنجاز مهم جدا بالنسبة للدولة ومؤسساتها وللمواطن بان نبدأ العمل بتطبيق وسيط الجمهورية».

أضاف: «ان التعاون بين فرنسا ولبنان هو على قدم وساق في مجالات متعددة، اما التعاون في ما يتعلق بوسيط الجمهورية فهو في مجال ما عرفته وما خبرته فرنسا لسنين طويلة على هذا الصعيد، وخصوصا أن وسيط الجمهورية يتعلق بمجالات متعددة، وهو وساطة بين الحكم الواجهة السياسية والواجهة الادارية بين المواطنين والادارة من السجون الى الانتخابات الى حقوق الانسان الى ما هنالك وبما ان لبنان ليس لديه خبرة في هذا الشان كان لابد لنا من التطلع الى البلدان التي خبرت وسيط الجمهورية كتركيا والمغرب وفرنسا وغيرها».

بارود

ثم ألقى الوزير بارود كلمة قال فيها: «نعيش في بلد كثر فيه الوسطاء على أكثر من صعيد ولا وجود لوسيط الجمهورية، فتبرز الى الوجه الحاجة لوضع قانون وسيط الجمهورية الذي وضع عام ٢٠٠٥ موضع التطبيق، ونتمنى من الحكومة المقبلة ان يتم العمل في تطبيق هذا القانون. ونحن في هذا اللقاء الذي نظمته الجامعة اليسوعية والذي يضع القانون في إطار علمي تعاوني مع الضيوف من فرنسا والمملكة المغربية من اجل تطبيق هذا القانون، وذلك بالتعاون ايضا بين مختلف الادارات اللبنانية وبمعزل عن ان تبصر الحكومة النور قريبا، فانا اطلب كمواطن من اي وزير آتي ان يقوم بوضع وسيط الجمهورية موضع التنفيذ وخصوصا ان هذا القانون وضع ليطبق، واي قانون في لبنان لا نريد ان تطبقه علينا ان نلغيه، والقوانين تجرى مناقشتها الصحيحة في مجلس النواب، وهذا القانون قانون وسيط الجمهورية يلزمه فقط مرسوم تطبيقي ليوضع من اجل حماية المواطن وحماية الدولة ومؤسساتها».

شاموسي

ختاما ألقى الأب شاموسي كلمة رحب فيها بالوفد، وشدد على «أهمية هذا النشاط»، وقال: «ان الجامعة اليسوعية في بيروت وضعت نصب اعينها تطوير لغة الحوار والتقارب من اجل الارتقاء بالمجتمع والمواطنية».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"